

متابعة حالة

التلاعب البريطاني بموضوع تعليق تراخيص تصدير الأسلحة إلى الكيان

2024-9-7

تورط مستمر في جرائم الإبادة في غزة

مع انطلاق الحرب على غزة في عامي 2023/2024، أثار بعض النواب في البرلمان البريطاني مخاوف بشأن صادرات الأسلحة البريطانية إلى الكيان الصهيوني، مشيرين إلى خطر استخدامها لما يشكّله من انتهاك للقانون الإنساني الدولي. ففي ديسمبر 2023 وأبريل 2024، قررت الحكومة البريطانية [عدم تعليق التراخيص الحالية](#) المتعلقة بدمج الكيان بالأسلحة، أو وقف منح التراخيص لتصديرها معتبرة أنّ جميع تراخيص تصدير الأسلحة تخضع للمراجعة. ولكن أمام الجدل السياسي حول الحرب على غزة، دعا الحزب الوطني الاسكتلندي والديمقراطيون الليبراليون الحكومة إلى تعليق تراخيص التصدير إلى الكيان الصهيوني وعدم منح أي تراخيص جديدة. وأيدت هذا القرار مجموعة من المنظمات، مثل الحملة ضد تجارة الأسلحة (CAAT) ومنظمة [Saferworld](#)، وطالبت بوقف صادرات الأسلحة إلى الكيان الصهيوني.

خلال حكومة المحافظين، استجاب الوزراء لمثل هذه المخاوف بالإشارة إلى نظام تراخيص التصدير الاستراتيجي في المملكة المتحدة، والذي بموجبه يتم تقييم جميع الطلبات للحصول على ترخيص لتصدير المعدات العسكرية والعناصر ذات الصلة وفقاً لمجموعة من المعايير، وأكدوا على حق الكيان الصهيوني في الدفاع عن نفسه ضمن حدود القانون الإنساني الدولي. تعكس معايير التصدير، من بين أمور أخرى، التزامات المملكة المتحدة بموجب القانون الدولي، ولكن في نفس الوقت تثير إمكانية استخدام الأسلحة المصدرة في انتهاك حقوق الإنسان. تقول [الحكومة البريطانية](#) أيضاً بأنّ تراخيص التصدير تخضع للمراجعة ويمكن تعديلها أو تعليقها أو رفضها أو إلغاؤها حسب ما تقتضيه الظروف، وبناء على ذلك، أجرت الحكومة مراجعة للتراخيص القائمة والمعلقة في ديسمبر 2023. ففي 18 ديسمبر 2023، قررت وزيرة الأعمال والتجارة، كيمي بادينوخ، عدم تعليق التراخيص القائمة أو وقف منح التراخيص، بل إبقاء قراراتها "تحت المراجعة الدقيقة". وفي 8 أبريل 2024، وبعد مراجعة أخرى ونصيحة من وزير الخارجية، قررت كيمي بادينوخ أن موقف الحكومة "سيظل دون تغيير".

منذ عام 2008، رخصت المملكة المتحدة أسلحة بقيمة تزيد عن 576 مليون جنيه إسترليني للكيان الصهيوني، وفقاً لتحليل بيانات الصادرات الحكومية من قبل CAAT. ثم انخفضت قيمة التراخيص الممنوحة من 42 مليون جنيه إسترليني في عام 2022 إلى 18.2 مليون جنيه إسترليني في عام 2023. وفي 13 يونيو 2024، [نشرت الحكومة البريطانية](#) بيانات التراخيص الممنوحة للكيان الصهيوني منذ 7 أكتوبر 2023 كمنشور خاص. جاء ذلك بعد ضغوط من أعضاء البرلمان ورئيس لجنة الأعمال والتجارة لإصدار مثل هذه الإحصائيات. ووفقاً لهذا المنشور، أصدرت الحكومة 42 ترخيصاً بين 7 أكتوبر 2023 و31 مايو 2024. ويطرح السؤال هنا حول ماهية الصادرات العسكرية البريطانية للكيان ومدى أهميتها؟ وهل وقف وتعليق بعض التراخيص أو مراجعتها يؤثر بشكل فاعل على مجريات الحرب الدائرة ويلزم الإسرائيلي بالتراجع؟

هذه الأسئلة تحيلنا على الطرح التالي:

- 1- ماهية الصادرات العسكرية البريطانية للكيان الصهيوني.
- 2- الجدل القانوني والسياسي حول إجراءات مراجعة تراخيص التصدير

1) ماهية الصادرات العسكرية والدعم البريطاني للكيان الصهيوني

المملكة المتحدة هي واحدة من أكبر الدول المصدرة للأسلحة في العالم. وفقاً لتقدير قدمه معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، كانت المملكة المتحدة سابع أكبر مصدر للأسلحة التقليدية الرئيسية بين عامي 2018 و2022 (بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين وألمانيا وإيطاليا).

أصدرت مجموعة "[العمل ضد العنف المسلح "AOAV" تقريراً في إبريل 2024](#)، نشرت فيه تحليلاً معمقاً حول الأسلحة التي باعها أو قدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى "لإسرائيل"، مع التركيز على استمرار وتوسيع صادرات الأسلحة على الرغم من ثبوت ارتكاب جيش الاحتلال الصهيوني لجرائم إبادة جماعية وجرائم حرب، مع تسليط الضوء على الافتقار إلى الشفافية والأرباح المحققة من صادرات الأسلحة.

في المملكة المتحدة، يجب على أي شركة ترغب في تصدير سلع عسكرية أو ذات استخدام مزدوج (يمكن أن يكون لها استخدام عسكري أو مدني) إلى دول أخرى التقدم بطلب للحصول على ترخيص من الحكومة للقيام بذلك. يشار إليها بالسلع أو العناصر الخاضعة للرقابة، ولا تشمل السلع المادية فحسب، بل تشمل أيضاً البرامج والتكنولوجيا.

توجد قائمة بالسلع الخاضعة للرقابة والتي تتطلب ترخيصاً للتصدير في قوائم مراقبة الصادرات الاستراتيجية في المملكة المتحدة (المعروفة أيضاً باسم القائمة الموحدة). ووحدة مراقبة الصادرات المشتركة (ECJU) هي مسؤولة عن معالجة طلبات الترخيص. تقع الوحدة ضمن وزارة الأعمال والتجارة وتجمع بين الخبرات من وزارة الخارجية والكونولث والتنمية ووزارة الدفاع. وتقوم وحدة العدل الأوروبية بتقييم طلبات الترخيص وفقاً لمعايير الترخيص الاستراتيجي للتصدير. تعكس هذه المعايير، من بين أمور أخرى، التزامات المملكة المتحدة بموجب القانون الدولي، والمخاطر التي قد يتم استخدام البضائع فيها في انتهاك حقوق الإنسان، على سبيل المثال التعذيب، أو القمع الداخلي.

يوجد الإطار التشريعي لضوابط التصدير في المملكة المتحدة في قانون مراقبة الصادرات لعام 2002 وأمر مراقبة الصادرات لعام 2008. كما أن مجموعة من التشريعات الأوروبية المحتفظ بها والتشريعات الأوروبية الحالية ذات صلة أيضاً. وتقول الحكومة إن سياستها بشأن مراقبة الصادرات "ليست إحباط أو إعاقة قدرة الشركات على التجارة، بل جعل العالم مكاناً أكثر أماناً لنا جميعاً من خلال تشغيل نظام واضح ومتناسب وقوي من الضوابط".

استخدم الكيان الصهيوني أسلحة بريطانية في الحرب، فحوالي 15% من مكونات كل طائرة مقاتلة إسرائيلية من طراز إف-35 تصنعها شركات بريطانية، بما في ذلك شركة بي إيه إي سيستمز. ووفقاً للحملة ضد تجارة الأسلحة، منحت المملكة المتحدة تراخيص تصدير أسلحة إلى "إسرائيل" بلغت قيمتها 574 مليون جنيه إسترليني (727 مليون دولار) منذ عام 2008، بما في ذلك 42 مليون جنيه إسترليني (53 مليون دولار) في عام 2022. وعلى الرغم من الدعوات المتزايدة من المنظمات الدولية المختلفة، من أكثر من 600 خبير قانوني في بريطانيا، إضافة إلى ثلاثة قضاة كبار سابقين، والذين احتجوا على مبيعات الأسلحة البريطانية للكيان واعتبروا أنها مشاركة بشكل مباشر في الانتهاكات الحاصلة في غزة لقواعد القانون الدولي، صرّح وزير الخارجية ديفيد كامرون في 9 أبريل 2024، إن المملكة المتحدة "لن توقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل". انتقدت منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل هيومن رايتس ووتش المملكة المتحدة بسبب دعمها العسكري والدبلوماسي لإسرائيل، بحجة أن مثل هذا الدعم قد يجعل المملكة المتحدة متواطئة

في جرائم الحرب والإبادة الجماعية الإسرائيلية. اعتباراً من أبريل 2024، تشير التقديرات إلى أن الصراع أدى إلى مقتل أكثر من 34000 فلسطيني.

يشير تقرير مجموعة "[العمل ضد العنف المسلح "AOAV"](#)" إلى أن:

- الشركات المصنعة البريطانية، مثل **BAE Systems**، تواصل توريد الأسلحة إلى الكيان الصهيوني، بما في ذلك مكونات طائرات **F-15** و **F-16** و **F-35** المقاتلة.
 - هناك 28 ترخيصاً قائماً و 28 ترخيصاً معلقاً لمعدات عسكرية من المملكة المتحدة التي يستخدمها جيش الاحتلال في غزة.
 - رفضت حكومة المملكة المتحدة طلب **AOAV** للحصول على معلومات حول تراخيص تصدير الأسلحة منذ 7 أكتوبر، مستشهدة بالإعفاءات بموجب قانون حرية المعلومات.
 - تتناقض مزاعم الحكومة البريطانية بشأن صادرات الأسلحة "الضئيلة للغاية إلى إسرائيل" مع طبيعة الصادرات، حيث تشارك مصانع الأسلحة في المملكة المتحدة 15% من كل طائرة **F-35** تلقتها "إسرائيل" منذ عام 2016، بقيمة لا تقل عن 368 مليون جنيه إسترليني.
 - تم ترخيص أسلحة بقيمة تزيد عن 448 مليون جنيه إسترليني من قبل الحكومة البريطانية لإسرائيل منذ عام 2015 في تراخيص فردية.
 - الحجم الفعلي للسوق غير واضح، بسبب استخدام التراخيص المفتوحة، بما في ذلك مكونات **F-35**.
 - لن يتم الكشف عن بيانات تراخيص التصدير منذ 7 أكتوبر حتى يوليو 2024. تم رفض طلب **AOAV** المطالبة بهذه البيانات بموجب قانون حرية المعلومات.
 - أوضحت الحكومة البريطانية أن ادعائها بعدم توريد أسلحة فتاكة منذ 7 أكتوبر يشير فقط إلى الصادرات الحكومية المباشرة، وليس الشركات المصنعة الخاصة.
 - في 12 أكتوبر 2023، أعلنت المملكة المتحدة أنها سترسل سفينتين لدعم البحرية الملكية، و 100 من مشاة البحرية الملكية وطائرات مراقبة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط اعتباراً من 13 أكتوبر لدعم إسرائيل. ويشمل ذلك طائرات بوسيدون بي-8 وطائرات أخرى مكلفة جزئياً بمنع نقل الأسلحة إلى حزب الله في لبنان من إيران.
 - في 2 ديسمبر 2023، أعلنت وزارة الدفاع البريطانية أنها ستبدأ رحلات استطلاعية فوق غزة "دعمًا لنشاط إنقاذ الرهائن الجاري".
 - في 8 يونيو 2024، تم تقديم المساعدة في عملية النصيرات بدعم استخباراتي من المملكة المتحدة.
- ولكي نكون واضحين، لا تزعم حكومة المملكة المتحدة (حتى 12 أبريل/نيسان 2024) أنها تزود إسرائيل بالأسلحة بشكل مباشر، ولكن يبدو أنها لا تزال تمنح تراخيص التصدير للشركات البريطانية لبيع الأسلحة إلى البلاد. ومن الواضح أيضاً أن حكومة المملكة المتحدة تريد التقليل من تأثير أي أسلحة بريطانية على المدنيين في غزة. وخلال لقاء مع المجتمع المدني، حاول ممثلو وحدة مراقبة الصادرات المشتركة (**ECJU**)، وهي المنظمة التي تدير نظام المملكة المتحدة لمراقبة الصادرات للأسلحة العسكرية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، تبرير موقفهم بالقول "إن صادرات الأسلحة التي وافقت عليها الحكومة البريطانية إلى إسرائيل ضئيلة للغاية".

ومع ذلك، وعلى الرغم من المزاعم بأن الصادرات "صغيرة نسبياً"، فقد رخصت الحكومة البريطانية (وفقاً لتقرير [مجموعة العمل ضد العنف المسلح "AOAV"](#)) في الفترة من مايو/أيار 2015 إلى أغسطس/آب 2022 أسلحة

"إسرائيل" بقيمة تزيد عن 448 مليون جنيه إسترليني، بما في ذلك تراخيص متفاوتة للطائرات والصواريخ وعدد من التقنيات العسكرية القتالية الأخرى.

ويتضمن ذلك، وفقاً للحملة ضد تجارة الأسلحة (CAAT):

- تراخيص ML22 بقيمة 183 مليون جنيه إسترليني (التكنولوجيا العسكرية)
- تراخيص ML10 بقيمة 117 مليون جنيه إسترليني (الطائرات والمروحيات والطائرات بدون طيار)
- تراخيص ML4 بقيمة 22 مليون جنيه إسترليني (القنابل اليدوية والقنابل والصواريخ والتدابير المضادة)
- تراخيص ML6 بقيمة 4.6 مليون جنيه إسترليني (المركبات المدرعة والدبابات)
- تراخيص ML3 بقيمة 1.9 مليون جنيه إسترليني (الذخيرة)
- تراخيص ML1 بقيمة 1.1 مليون جنيه إسترليني (الأسلحة الصغيرة)

بالإضافة إلى ما سبق أو كجزء منه (مرة أخرى، الأمر غير واضح)، أفادت التقارير أن حكومة المملكة المتحدة وافقت على 88 ترخيصاً مفتوحاً، تفتقر إلى قيمة إجمالية محددة، مما يسمح بكميات وقيمة غير محدودة لصادرات الأسلحة. ومن بين العناصر التي يمكن أن تشملها هذه التراخيص أجزاء لطائرات الشبح المقاتلة إف-35، والدروع الواقية، والاتصالات العسكرية والأجهزة الإلكترونية، فضلاً عن أجزاء الرادارات العسكرية، وأنظمة الاستهداف، ومكونات السفن البحرية.

وعلاوة على ذلك، في أعقاب التحدي القانوني الذي قدمته مؤسسة الحق، وهي منظمة حقوق إنسان غير حكومية فلسطينية مقرها رام الله بالضفة الغربية، تم الكشف عن وجود 28 ترخيصاً بريطانياً موجوداً و28 طلباً معلقاً آخر لمعدات عسكرية يمكن أن تستخدمها القوات الإسرائيلية في غزة. ولا يُعرف من يحمل هذه التراخيص أو ما إذا كانت مرتبطة بالموافقات المذكورة سابقاً.

من الواضح أن هذا الموضوع يسوده غموض كبير، ففي مارس 2024، رفضت حكومة المملكة المتحدة التعليق على ما إذا كانت "إسرائيل" قد قصفت مجمعاً طبياً في قطاع غزة يضم أطباء بريطانيين من منظمة المساعدة الطبية للفلسطينيين (MAP) باستخدام طائرات إف-16 تم إنتاجها جزئياً على الأقل بمكونات مقدمة من المملكة المتحدة.

إن حجم الشركات المصنعة للأسلحة التي تدعم جيش الاحتلال الصهيوني في بريطانيا كبير ومتنوع، ومرتبطة بالقطاع الخاص حيث تتحرك هذه الشركات وفق ضوابط وقوانين خاصة، لكنها أيضاً تتمتع بإجراءات التراخيص المفتوحة، التي لا يمكن ضبطها بشكل دقيق، مما يجعل مسألة مراقبتها معقدة وغير واضحة. من خلال الجدول التالي نستعرض أهم هذه الشركات والتي لم يتوقف دعمها وتزويدها للكيان بالأسلحة والتقنيات والتكنولوجيا الحربية منذ أكتوبر 2023.

أسماء الشركات المصنعة للأسلحة المتورطة بالتصدير "إسرائيل"

شركة	BAE Systems
<ul style="list-style-type: none"> • تشارك شركة تصنيع الأسلحة الرائدة في المملكة المتحدة، BAE Systems، في إنتاج وصيانة أسطول سلاح الجو الإسرائيلي من طائرات F-15 وF-16 وF-35 المقاتلة، كجزء من برنامج مشروع مشترك مع شركات تصنيع أسلحة أخرى. ▪ تزود بريطانيا حوالي 15 في المائة من طائرات F-35 المقاتلة، التي تم بناؤها في الولايات المتحدة بواسطة Lockheed Martin. ▪ تقدر الحملة ضد تجارة الأسلحة (CAAT) أنه نظراً لحصة بريطانيا في البرنامج، فإن قيمة الأجزاء البريطانية في طائرات F-35 المسلمة لإسرائيل بلغت "336 مليون جنيه إسترليني منذ عام 2016". 	

<p>وتظهر المنشورات التي نشرها الجيش الإسرائيلي على الإنترنت طائرات إف-35 أثناء قصف أهداف في مدينة غزة وأماكن أخرى على طول القطاع.</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ يتم تمويل جزء كبير من المعدات العسكرية التي تزود بها شركة بي إيه إي سيستمز إسرائيل من خلال برنامج التمويل العسكري الأجنبي الأمريكي. ■ عززت الشراكات مع شركات الدفاع الإسرائيلية دور بي إيه إي سيستمز في ترقية وتوريد التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، بما في ذلك الأنظمة البحرية والمدفعية. ■ أوضحت لجنة خدمة الأصدقاء الأمريكية أن شركة بي إيه إي سيستمز لم تتعاون فقط مع الشركات المصنعة الأمريكية لوكهيد مارتن ونورثروب جرومان في تطوير ذيل طائرة إف-35 المقاتلة التي استخدمت في القصف العشوائي الإسرائيلي لقطاع غزة، بل إنها زودت أيضاً القوات الجوية الإسرائيلية بمجموعات إطلاق صواريخ إلكترونية لطائرات إف-16. (ومن الجدير بالذكر أن الشركة البريطانية التابعة لشركة ليوناردو الإيطالية تصنع "ليزر الاستهداف المتقدم" لطائرات إف-35 في موقع في إندبرة). ■ كانت شركة بي إيه إي سيستمز، منذ عام 2005، هي الشركة المصنعة لمدافع الهاوتزر M109-52، وهو نظام مدفعية متحرك عيار 155 ملم. وفي عام 2023، ورد أن الجيش الإسرائيلي كان يستخدم مدافع الهاوتزر ذاتية الدفع M109A5 على طول قطاع غزة، على الرغم من أن عمر هذه المدافع M109A5 غير معروف. ■ أبلغت شركة بي إيه إي سيستمز، التي تصنع القسم الخلفي من جسم الطائرة من طراز إف-35 في مصنعها في سامليسبري، لانكشاير، صحيفة فاينانشال تايمز أنها "ليس لديها عمليات أو موظفون في إسرائيل أو غزة، ولا نبيع معدات عسكرية مباشرة إلى إسرائيل". 	
<ul style="list-style-type: none"> ■ تعود مشاركة شركة إلبيت الإسرائيلية في المملكة المتحدة إلى عام 1995 بعد الاستحواذ على شركة "Alvis UAV Engines Limited" من شركة Alvis plc. هذه الشركة، التي أسسها المهندس ديفيد جارسايد في عام 1992، متخصصة في تطوير محركات وانكل للمركبات الجوية بدون طيار. ■ كان هذا الاستحواذ بمثابة بداية إلبيت لتصبح مورداً عالمياً رائداً لمحركات المركبات الجوية بدون طيار. استمر التوسع مع إنشاء شركة "Elbit Systems UK Ltd" في 24 سبتمبر 2004، لتكون بمثابة كيان قابض لعمليات إلبيت في المملكة المتحدة. ■ جاءت هذه الخطوة بعد فوز إلبيت ومجموعة تاليس بمناقصة، تُعرف باسم "برنامج Watchkeeper"، لتزويد الجيش البريطاني بالمركبات الجوية بدون طيار، والتي تضمنت تفويضاً بإنشاء قاعدة تصنيع محلية. ■ بحلول نهاية عام 2005، شكلت شركة إلبيت وثاليس مشروعاً مشتركاً، UAV Tactical Systems (U-TacS Ltd)، في ليستر، لإنتاج Watchkeeper WK450 وإنشاء منشأة اختبار طيران في بارك أبيربورت، ويلز. ■ اليوم، تزود شركة إلبيت سيستمز 85% من طائرات بدون طيار ومعدات عسكرية برية لإسرائيل وأشادت بطائراتها بدون طيار من طراز هيرميس 450 المستخدمة في الضربات الإسرائيلية في غزة وجنوب لبنان باعتبارها "العمود الفقري لقوات الدفاع الإسرائيلية". ■ أصدرت حكومة المملكة المتحدة أيضاً عقداً جديداً لشركة إلبيت سيستمز في 15 يناير 2024 بقيمة 25000 جنيه إسترليني للتدريب الذي سيتم تقديمه للعسكريين الأمريكيين والليتوانيين وحلف شمال الأطلسي. ومن بين الشركات التابعة لشركة إلبيت في المملكة المتحدة شركة UAV Tactical Systems Ltd (U-TacS)، والتي شهدت تعاوناً مع حكومة المملكة المتحدة في تكنولوجيا الطائرات 	<p style="text-align: center;">شركة Elbit " Systems UK ".Ltd</p>

<p>بدون طيار منذ عام 2005 على الأقل، بموجب صفقة تقدر قيمتها في البداية بأكثر من مليار جنيه إسترليني تهدف إلى تطوير مشروع طائرة برج المراقبة بدون طيار. تعاقدت وزارة الدفاع مع شركة U-TacS، وهي مشروع مشترك بين شركة Thales UK وشركة Elbit Systems UK، لتطوير هذا النظام. وتظل شركة U-TacS مملوكة لهاتين الشركتين.</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ وتصنع شركة فرعية أخرى، وهي شركة Instro Precision Ltd، معدات استهداف للقوات والمركبات، وتمتلك تراخيص تصدير إلى إسرائيل. ومن المفترض أن هذه المعدات تُستخدم في العمليات البرية الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، يُقال إن شركة Elite KL Ltd، وهي جزء آخر من شبكة Elbit، مرتبطة بإنتاج مكونات عسكرية ضرورية لتجميع دبابات Merkava الإسرائيلية. ■ وأشارت شركة Elbit Systems إلى أن هجمات 7 أكتوبر والقصف الإسرائيلي لقطاع غزة أدى إلى زيادة الطلب على منتجاتها بالإضافة إلى علاقة أوثق مع وزارة الدفاع الإسرائيلية. وبحسب ما ورد بلغت الاحتجاجات الأخيرة خارج مصانعها ذروتها في البيع القسري لمصنع "Elite KL" في تامورث في عام 2024. 	
<ul style="list-style-type: none"> ■ تورطت شركة لوكهيد مارتن في عدد من الأسلحة المستخدمة في العدوان على غزة. وقد وردت تقارير مؤخراً عن نشر الجيش الإسرائيلي لقاذفة الصواريخ MLRS M270، التي تنتجها مجموعة تضم شركة لوكهيد مارتن (إلى جانب شركة Diehl BGT Defense، و Krauss-Maffei Wegmann، وAérospatiale-Matra)، في غزة. كما تعد شركة لوكهيد مارتن المقاول الرئيسي لقاذفات الشبح F-35، حيث يتم تصنيع العديد من المكونات الرئيسية في المملكة المتحدة. ■ ومن غير المعروف الدور المحدد الذي يقوم به فرع شركة لوكهيد مارتن في المملكة المتحدة فيما يتعلق بهذين النظامين من الأسلحة. وتوظف منشأتها في أمبثيل 550 عاملاً و"تدعم مهارات وخبرات المنشأة مجموعة من القدرات، بما في ذلك التكامل الجوي الأرضي، وإدارة ساحة المعركة، والدفاع الجوي الأرضي وسلامة الأسلحة، والتكامل والدعم". 	<p>شركة لوكهيد مارتن</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ في عام 2021، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً اتهمت فيه شركة جيه سي بي البريطانية، وهي الشركة الرائدة في تصنيع معدات البناء، بعدم اتخاذ خطوات كافية لمنع استخدام آلاتها في هدم المنازل الفلسطينية وبناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويوثق تقريرهم، الذي حمل عنوان "جيه سي بي خارج المسار"، حالات تم فيها استخدام معدات جيه سي بي في أنشطة تنتهك القانون الدولي. ■ تؤكد جيه سي بي أن تعاملاتها التجارية، من خلال وكيلها الإسرائيلي كوماسكو، تعفيها من المسؤولية المباشرة عن كيفية استخدام منتجاتها، وهو الموقف الذي تطعن فيه منظمة العفو الدولية على أساس المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ■ أشار التحقيق الذي أجرته منظمة العفو الدولية إلى أن كوماسكو، وكيل جيه سي بي في إسرائيل، قدمت خدمات الصيانة لآلات جيه سي بي التي تستخدمها وزارة الدفاع الإسرائيلية، مما يعني وجود صلة مباشرة بين معدات جيه سي بي واستخدامها المثير للجدل في المنطقة. ■ دعت منظمة العفو الدولية شركة JCB إلى تنفيذ ضوابط لمنع إساءة استخدام معداتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكدة أن JCB لديها الوسائل لتتبع وإدارة آلاتها عن بعد. وفي أعقاب التقرير، وجدت نقطة الاتصال الوطنية في المملكة المتحدة لإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن JCB انتهكت بعض التزامات حقوق الإنسان، مما يشير إلى قضية أوسع نطاقاً تتعلق بالمساءلة المؤسسية. 	<p>شركة جيه سي بي بامفورد للحفارات المحدودة (جيه سي بي)</p>

<ul style="list-style-type: none"> ■ تعد شركة تيليدين للدفاع والفضاء، التي تقع في شيبلي، برادفورد، المملكة المتحدة، جزءاً لا يتجزأ من إنتاج التقنيات الرئيسية للاستخدام العسكري، مع التركيز بشكل خاص على مرشحات الصواريخ ومكونات الطائرات بدون طيار. هذه المكونات ضرورية لقدرات الاستهداف الدقيق للصواريخ، بما في ذلك تلك التي يبدو أنها تستخدمها إسرائيل. ■ تمت مشاركة الشركة في الأسلحة لإسرائيل إلى مكونات صاروخ AGM-114R9X Hellfire (وكذلك صواريخ AGM-Harpoon وAIM-120 AMRAAM). ■ في الفترة من عام 2009 إلى عام 2014، أصدرت حكومة المملكة المتحدة ما لا يقل عن 86 ترخيصاً لتصدير الأسلحة إلى مالكي تيليدين لشحن تكنولوجيا الأسلحة إلى إسرائيل، مما يشير إلى الدور المهم الذي تلعبه الشركة في تجارة الأسلحة بين المملكة المتحدة وإسرائيل. 	<p>شركة تيليدين للدفاع والفضاء</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ شركة رائدة في مجال الطيران والفضاء في المملكة المتحدة وواحدة من أكبر موردي المعدات الدفاعية لوزارة الدفاع البريطانية، ولديها عمليات في لندن ولوتون وإدنبرة ولينكولن ويوفيل وبريستول وباسيلدون وساوثهامبتون. ■ وسعت ليوناردو المملكة المتحدة، وهي فرع من الشركة المصنعة الدفاعية الرائدة في إيطاليا، نفوذها في قطاع الدفاع عندما اندمجت نظيرتها الأمريكية ليوناردو دي آر إس مع شركة الرادار الإسرائيلية رادا في نوفمبر 2022. ■ توفر أنظمة الرادار الخاصة بشركة رادا تغطية شاملة عبر قطاع غزة. علاوة على ذلك، تزود ليوناردو إسرائيل بطائرات إيرماكي إم-346 وأجزاء لطائرات هليكوبتر الهجومية أباتشي. ■ موقع الشركة في إدنبرة مسؤول عن إنتاج نظام الاستهداف بالليزر المستخدم في طائرات إف-35 المقاتلة. ■ من بين الشركات التابعة لشركة ليوناردو شركة سيليكس إي إس إنترناشيونال المحدودة، التي واجهت جدلاً بشأن وجود رادارات جابيانو في إسرائيل. وعلى الرغم من نفي شركة سيليكس في عام 2014 لوجود هذه الرادارات في إسرائيل، فإن تصريحات سابقة من عام 2011 تناقض ذلك، حيث كشفت أن شركة سيليكس جالييليو (وهي الآن جزء من ليوناردو) وافقت على توريد رادارات من سلسلة جابيانو لطائرات هيرميس 450 و900 بدون طيار من إنتاج شركة إلبيت سيستمز. ■ أعلنت شركة سيليكس جالييليو عن تعاون مع وكالات الفضاء الإيطالية والإسرائيلية لتطوير أداة فائقة الطيف لمهمة شالوم (مهمة الفضاء الفائقة الطيف التطبيقية البرية والمحيطية هي مهمة مشتركة بين وكالة الفضاء الإسرائيلية ووكالة الفضاء الإيطالية لتطوير قمر صناعي فائق الطيف). ■ شركة أغوستاوستلاند الدولية المحدودة، وهي شركة تابعة أخرى، تعمل الآن كقسم طائرات هليكوبتر ليوناردو. وقد اتهمت حملة التضامن مع فلسطين هذه الشركة الفرعية بإنتاج مكونات لطائرات هليكوبتر هجومية من طراز أباتشي تستخدمها إسرائيل في غزة. 	<p>شركة ليوناردو المملكة المتحدة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ تخصص شركة موغ في إنشاء تكنولوجيا التحكم في الحركة لقطاعات مثل التطبيقات العسكرية والفضائية والطبية والصناعية. ■ قامت بتصنيع مكونات طائرة التدريب M-346 في منشآتها في توكسبري وولفرهامبتون. ■ في عام 2013، ورد أن إسرائيل طلبت من شركة Alenia Aermacchi، وهي شركة تابعة لشركة Finmeccanica، ما مجموعه 30 طائرة M-346 كطائرات تدريب متقدمة لتحل محل طائرات TA-4 Skyhawks التي تعمل حالياً. وصلت أول دفعة في عام 2014. 	<p>شركة موغ</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ هي شركة بريطانية خاصة تعمل في قطاع الطيران. 	<p>Redmayne Engineering</p>

<ul style="list-style-type: none"> ■ في عام 2006، أفادت صحيفة الجارديان أنها زودت أجزاء لطائرات الهليكوبتر أباتشي الإسرائيلية. ■ في الوقت الحاضر، تمتلك الموافقات على أنها استوفت المعايير المطلوبة لإبرام عقود مع العديد من الشركات المشاركة في مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل، بما في ذلك ليوناردو، وبي إي إي، وبوينج. 	
<ul style="list-style-type: none"> ● أفادت التقارير في عام 2006 أن شركة MPE، وهي شركة تصنيع تقع في ليفربول ولديها موزعون في إسرائيل، باعت لإسرائيل مرشحات كهرومغناطيسية مدمجة في حوامل القنابل المثبتة على جميع طائرات F-15 المقاتلة والنماذج المحددة من طائرات F-16 التي تشغلها إسرائيل. 	شركة MPE
<ul style="list-style-type: none"> ■ سبق لشركة مارتن بيكر أن زودت مقاعد القذف لطائرة F-35، في حين زودت شركة Dunlop Aircraft Tyres الطائرة بإطاراتها. يتم إنتاج مسبار التزود بالوقود لطائرة F-35، وهو مكون حيوي للتزود بالوقود في الجو، بواسطة شركة Mission Systems Wimborne Ltd. 	شركة مارتن بيكر

المصدر: <https://aoav.org.uk/2024/who-is-arming-israel-uk-exports-to-israel/>

(2) الجدل القانوني والسياسي حول إجراءات مراجعة تراخيص التصدير

رفضت حكومة المملكة المتحدة في السابق تصدير مكونات الأسلحة إلى إسرائيل في عامي 2011 و2012 بسبب مخاوف من عدم التزام إسرائيل بالقانون الإنساني الدولي أو احترام حقوق الإنسان. وفي الفترة ما بين عام 2017 وصيف عام 2023، تم أيضاً رفض أو تعليق حوالي 28 طلباً للحصول على تراخيص تصدير إلى إسرائيل. وفي إحدى الحالات، تم رفض طلب تصدير أجهزة قياس الطيف – الأجهزة المصممة لتحليل التركيبات الكيميائية – بسبب المخاوف بشأن احتمال ارتباطها بـ "أسلحة الدمار الشامل". بالإضافة إلى ذلك، خلال الفترة نفسها، تم أيضاً إلغاء ثلاثة تراخيص لتكنولوجيا التصوير المرئي، أو ما تسمى "مصفوفات المستوى البؤري".

قالت وزارة الخارجية إن مراجعة داخلية استمرت شهرين أثارت مخاوف بشأن الطريقة التي تصرف بها إسرائيل في الصراع في غزة وأن القرار يتعلق على وجه التحديد بالمخاوف بشأن معاملة المعتقلين الفلسطينيين وتوريد المساعدات إلى غزة. كما يغطي التعليق، الذي من المرجح أن يسبب توترات مع الحكومة الأمريكية بحسب [صحيفة الغارديان](#)، مكونات الطائرات العسكرية والمروحيات والطائرات بدون طيار ومعدات الاستهداف. وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي إن القرار ينطبق على 30 من أصل 350 ترخيصاً للأسلحة، لكنه سيستبعد بالكامل تقريباً جميع المكونات البريطانية لبرنامج مقاتلات إف-35، وهو ما يعتبر ثغرة كبيرة. وتعلل الحكومة ذلك بالقول أن مكونات إف-35 معفاة لأنها جزء من برنامج عالمي ولا تملك المملكة المتحدة سيطرة أحادية الجانب على هذه المكونات، التي يتم إرسالها إلى الولايات المتحدة. ومع ذلك، لن يتم إعفاؤها في المناسبات النادرة التي يتم فيها إرسال الجزء مباشرة إلى إسرائيل. وأكد لامي، الذي يدرك حساسية القضية في إسرائيل والولايات المتحدة، أن قراره اتخذ بدافع الحزن أكثر من الغضب، مضيفاً أن الاستنتاج لا يرقى إلى حظر كامل للأسلحة، ولا يصل حتى إلى تعليق التراخيص التي أصدرتها مارجريت تاتشر في عام 1982.

- بالنتيجة: يبدو قرار تعليق تصدير بعض التراخيص ضعيف نسبياً ولا يرقى لأن يكون قراراً تغييرياً لسياسة الدعم التاريخي التي تقدمها بريطانيا للكيان الصهيوني منذ وعد بلفور في 1917.
- محاولة ضعيفة لا ترقى لمستوى التأثير الفعلي قامت بها الحكومة البريطانية استجابة للضغوط الكبيرة من قبل النشطاء والمنظمات المدنية المناهضة للكيان وسياسته والداعمة للقضية الفلسطينية.
- بمراجعة حجم الدعم العسكري من خلال الشركات الفاعلة في صناعة الأسلحة والنشطة في القطاع الخاص على الأراضي البريطانية، لا يمكن أن يكون قرار تعليق بعض التراخيص (فقط 30 ترخيص من أصل 350)

ذو تأثير وفعالية، يمكن أن تربك الإسرائيلي وتؤثر على إصرار قيادة الكيان على مواصلة الحرب، بل فتح جبهات أخرى خارج غزة.

- بالمقابل في أوروبا، اتخذت بلجيكا وإسبانيا فقط خطوة فرض حظر على الأسلحة، لكن ألمانيا رفضت.

حتى أوائل عام 2024، قامت لجان ضوابط تصدير الأسلحة (CAEC) بفحص سياسة تصدير الأسلحة في المملكة المتحدة وتنفيذها. وقد استعانت لجنة مراقبة الصادرات الاستراتيجية بعضوية أربع لجان مختارة: لجان الدفاع، والشؤون الخارجية، والأعمال والتجارة، والتنمية الدولية. للتذكير، في أوائل عام 2023، دعت لجنة مراقبة الصادرات الاستراتيجية الحكومة إلى دعم إنشاء لجنة مختارة مخصصة لضوابط تصدير الأسلحة. ومع ذلك، في يناير/كانون الثاني 2024، أعلنت لجان الأعمال والتجارة، والشؤون الخارجية، والتنمية الدولية أنها لن تجتمع بعد الآن باعتبارها لجنة مراقبة الصادرات الاستراتيجية. وبدلاً من ذلك، ستتولى لجنة الأعمال والتجارة زمام المبادرة في التدقيق في سياسة مراقبة الصادرات الاستراتيجية، مع تمكين اللجان الأخرى من فحص الصادرات الاستراتيجية كجزء من عمل آخر. وقد اختلفت لجنة الدفاع مع هذا النهج، بحجة أن لجنة مراقبة الصادرات الاستراتيجية "قدمت تدقيقاً متوازناً".

إن المملكة المتحدة من الدول الموقعة على [معاهدة تجارة الأسلحة](#). وتهدف هذه المعاهدة إلى وضع معايير دولية مشتركة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية (دخلت حيز التنفيذ في 2014)، وذلك من أجل المساهمة في السلام والأمن والاستقرار الدوليين والحد من المعاناة الإنسانية. وقبل التصريح بتصدير أسلحة أو سلع معينة، يتعين على الدول المصدرة أن تقيم بشكل موضوعي، تحت ضوابطها الوطنية، احتمالات تأثير هذه الصادرات على السلام والأمن أو استخدامها في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ورفض التصدير إذا كانت المخاطر تفوق الفوائد.

وبالتالي فإن الدول مثل المملكة المتحدة التي تزود الكيان الصهيوني بالأسلحة تنتهك المادة 6 من معاهدة تجارة الأسلحة لتصبح شريك بالتواطؤ في الإبادة الجماعية وانتهاكات القانون الدولي الخطيرة، كما تنتهك مثل هذه التحويلات للأسلحة المادة 7 من المعاهدة من خلال المساهمة في انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف القائم ضد المدنيين وخاصة ضد النساء والأطفال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة المتحدة من الدول الموقعة على [إعلان دبلن السياسي الصادر في نوفمبر 2022 بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان \(EWIPA\)](#). وقد حدد هذا الإعلان التزام المملكة المتحدة بتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المدنية المكتظة بالسكان مثل المدن والبلدات. ولكن تورط بريطانيا في دعم جيش الكيان الصهيوني بالأسلحة المدمرة والتي لم يتردد جيش الاحتلال في استخدامها في غزة باستهداف المدنيين والمنشآت المدنية والمدارس والمستشفيات، تسقط التزامها بهذا الإعلان وتجعلها دولة شريك بشكل واضح في تحمل المسؤولية الدولية عن الجرائم المرتكبة في غزة وجنوب لبنان.

تعتبر بعض الأوساط السياسية والإعلامية الأوروبية أن قرار الحكومة البريطانية يشكّل تحول مهم في الموقف العام من الحرب على غزة، وأنه قد يحدث تغييراً في السياسات المستقبلية تجاه الكيان نفسه، ولكن عملياً لا يبدو هذا القرار بتعليق بعض تراخيص التصدير أو إيقافها كافياً، على الأقل مقارنة بما يحدث على الأرض في غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان، من تدمير للمنشآت المدنية واستهداف مباشر للمدنيين. وعليه، لا يمكن اعتبار هذه الخطوة ذات فعالية قصوى في مثل هذه الحالة. ربما هي محاولة لإرضاء الداخل في بريطانيا (المجتمع المدني النشط والرافض للحرب والداعم للقضية الفلسطينية)، وللتخفيف من الضغوط التي تواجهها الحكومة، وحزب العمال البريطاني تحديداً، لكنها بالتأكيد لا تستطيع أن تحيد حقيقة واضحة وهي تورط بريطانيا بشكل واضح في هذه الحرب مثلها مثل الأمريكي والألماني، ولو أن الإحصاءات العامة تقول بان حجم الصادرات العسكرية البريطانية هو اقل بكثير مما تصدره الولايات المتحدة وألمانيا للكيان الصهيوني.